تحليل واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

Analysis of the reality of financial liberalization in the Iraqi economy for the period (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحث: مصطفى حسين عبدالعالي **أ.د. جعفر باقر علوش**

جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد

Mustafa١٧٠٧٠١٩٩٢@gmail.com JournalofStudies٢٠١٩@gmail.com

بحث مستل من رسالة الماجستير

الملخص:

تحول اتجاه دول العالم نحو تبني سياسة التحرر المالي، اذ اتجهت العديد من الدول نحو التأكيد على الاصلاحات في القطاع المالي والمصرفي، وفي ظل هذا التوجه فأن المنافسة تعد شرط للكفاءة، ولا تتحقق المنافسة مالم ترفع القيود عن دخول مصارف ومؤسسات مالية جديدة للسوق، بما في ذلك مصارف اجنبية وكذلك تغيير التشريعات واللوائح التنظيمية للتراخيص بما يضمن ذلك. وتهتم هذا الدراسة بتحليل واقع مؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، اذ يتضمن هذا البحث على أربع متغيرات رئيسة للتحرر المالي في العراق وهي: تحرير سعر الفائدة، وتخفيض الاحتياطي القانوني، وحرية دخول المصارف الأجنبية الى العراق، والغاء ضوابط الائتمان خلال مدة الدراسة، اذ بدأت عملية التحرر المالي في العراق في عام ٢٠٠٤، بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ . ومنذ ذلك الحين نفذت اجراءات التحرر المالي لتوسيع وتعميق النظام المالي، بهدف زيادة المنافسة وتحسين كفاءة القطاع المالي والحفاظ على استقرار النظام المالي العراقي . ومن المتوقع أن تستكمل جميع أدوات السياسة العامة هذه بعضها البعض في تحقيق الأهداف العامة للمنافسة والكفاءة، وسلامة أداء النظام المالي وأسواق رأس المال، وتحقيق الاستقرار في القطاع المالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: (تحرر مالي، القطاع المالي، الاقتصاد العراقي).

Analysis of the reality of financial liberalization in the Iraqi economy for the period (٢٠٠٤-٢٠١٩)

Abstract:

The trend of countries around the world has shifted towards adopting a policy of financial liberalization, as many countries have tended to emphasize reforms in the financial and banking sector, and in light of this trend, competition is a condition for efficiency, and competition will not be achieved unless restrictions are lifted from the entry of new banks and financial institutions to the market, including: This includes foreign banks, as well as changing the legislation and regulations for licenses to ensure that. This study is concerned with analyzing the reality of indicators of financial liberalization in the Iraqi economy for the period (٢٠٠٤-٢٠١٩), This research includes four main variables for financial liberalization in Iraq: liberalization of the interest rate, reduction of the legal reserve, freedom of entry of foreign banks into Iraq, and the abolition of credit controls during the study period, as the process of financial liberalization began in Iraq in ٢٠٠٤, after the issuance of the law The new Central Bank of Iraq No. (٩٤) for the year ٢٠٠٤. Since then, financial liberalization measures have been implemented to broaden and deepen the financial system, With the aim of increasing competition, improving the efficiency of the financial sector, and maintaining the stability of the Iraqi financial system. All of these policy tools are expected to complement each other in achieving the overall objectives of competition

the achievement of stability in the financial sector in Iraq.

and efficiency, the sound functioning of the financial system and capital markets, and

Keywords: (**financial liberation**, **the financial sector**, **the Iraqi economy**).

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي تطورات اقتصادية ومالية عالمية اسهمت في بروز مجموعة من التوجهات والتغيرات التي دعت اغلب البلدان النامية على انتهاج التحرر المالي بدرجات متفاوتة، وتزايد الاهتمام بموضوع التحرر المالي كاحدى اجراءات اصلاح القطاع المالي وتأثيرة المتزايد على النشاط القطاع المصرفي، ان الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما تبعه من مجموعة من التغيرات والتشريعات من اصدار حزمة من القوانين منها اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) والذي تم بموجبه منح البنك المركزي استقلالاً تامًا عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية وقانون المصارف (٩٤) عام (٢٠٠٤) وتفعيل قانون الاستثمار وغيرها من التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية منها السياسة المالية والنقدية وما مدى انعكاسة على استقرار القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث:

يساهم التحرر المالي في تطوير الاقتصاد لاسيما وقد تم القيام باجراءات واصلاحات عديدة على صعيد القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة، كتشريع القوانين التي تساهم في استقلالية البنك المركزي، وسعي الى توسيع مشاركة القطاع الخاص، وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية.

مشكلة البحث:

نال التحرر المالي اهتمام كبير في الادبيات الاقتصادية، وعلى الرغم من التحرر المالي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٤ الا انه لم يؤدي الى رفع كفاءة النظام المالي.

فرضية البحث:

ينطلف البحث من فرضية مفادها: للتحرر المالي تأثير ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي في الاجل القصير وبالتالي ينعكس على نمو الاقتصاد في الاجل الطويل.

هدف البحث : يهدف البحث الى

١. التعرف على واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
٢. تحليل مؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد العراقي.

أولاً : مفهوم التحرر المالي .

يعد التحرر المالي أحد أهم معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال المدة الماضية والتي تهدف إلى القضاء على معالم الكبح المالي، ومن المعلوم أن سياسات التحرر المالي ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الاقتصادية العامة حيث اتجهت البلدان إلى الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ويشكل ملحوظ، ويندرج التحرر المالي ضمن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها البلدان التي شهدت مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. يمكن تعريف التحرر المالي بالمعنى الضيق، على أنه "مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي"[١] ، اما المعنى الشامل لمفهوم التحرر المالي "مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيف او الغاء درجة القيود الفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءتة واصلاحة"[٢] . وعليه فالتحرر المالي يقوم بإعطاء استقلالية تامة للمصارف في تحديد معدلات الفائدة من خلال اتباع آلية السوق وذلك يتم بواسطة تحرر أسعار الفائدة مما يعمل على زيادة المنافسة في القطاع المالي و تشجيع دور القطاع الخاص فيه.

ثانياً: متطلبات نجاح التحرر المالي .

هناك المتطلبات لنجاح سياسة التحرر المالي في اقتصادً ما، قبل الشروع في إزالة القيود والتوجة نحو الانفتاح المالي. يتطلب اخذها بنظر الأعتبار، وتتمثل في استقرار الاقتصاد الكلي، والتدرج في تطبيق سياسة التحرر المالي دون إهمال الرقابة على الأنظمة المصرفية، وبالتالي فأن اهم متطلبات نجاح يمكن توضيحها فيما يلي[٣]:

أ- **توفر بيئة اقتصادية مستقرة:** يعد الاستقرار ركيزة أساسية في برنامج التحول بالنسبة للاقتصاد ككل وبالنسبة للقطاع المصرفي بشكل خاص، إذ أن التضخم المرتفع والمصحوب بتخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في الحاق خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يؤدي الى اشاعة عدم الاستقرار العام وبالتالي فإن التحرر المالي في ظل غياب سياسة اقتصادية عامة مناسبة قد لا يتحقق له النجاح بل يغدو معوقا لمعدل النمو الاقتصادي وعلى هذا الاساس فإن التحرر المالي يتطلب بيئة اقتصادية مستقرة تولى الأهمية إلى العناصر التالية:

☑ سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار

☑ سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الإستقرار المالي

☑ توفر قطاع مالي كفؤ ومستقر.

ب- توافر نظام قانوني وإشرافي مناسب، وذلك من خلال:

☑ التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية.

☑ توفر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة.

ت- التسلسل الامثل في تطبيق إجراءات التحرر المالي: ثمة منهجان لتحرر المالي

☑ الاول تدريجي وهو التحرر الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطة وحذر، يبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي إذ يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق ، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار وتطبيق سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص، أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية المصارف في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان ، التخلي عن التخصص القطاعي و رفع القيود عن تدفق و انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير ، ثم يتنقل التحرر إلى المستوى الخارجي بقطاعيه المالي والمصرفي عبر رفع القيود عن التجارة الخارجية و تحررها ، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج. وعودة الى القطاع المالي والمصرفي إذ يتم فيه السماح بإنشاء مصارف أجنبية ، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف[٤].

☑ والثاني مباشر وفيه يتم تحرر القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرر في وقت واحد.

ج- الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرر المالي، وذلك من خلال تأثيرة على الثقة التي توليها السلطات صاحبة القرار للمستثمرين الأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها، إذ أن الغاء القيود على تدفقات رؤوس الاموال لا يسمح بدخول اموال للداخل بقدر ما يسمح الافادة منها في الداخل ، بل الغاء قيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي الى خروج الاموال الى الخارج لأن المستثمر لا يميل الى المخاطرة، وبالتالي فأن التخبط والتناحر السياسي يمثل عنصر سلبي في مكونات التحرر المصرفي وحجر عثرة امام الانفتاح الخارجي والتكامل الاقتصادي وبما أن اجراءات التحرر المالي مرتبطة بالقوانين والتشريعات الحكومية لذلك فالاستقرار سوف ينتج تشريعات متزنة

ثالثاً:الاقتصاد العراقي في ظل التحرر المالي

يتطلب تحول الاقتصاد من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مراجعة

التشريعات والقوانين القائمة للانتقال تدريجياً إلى اقتصاد السوق، ولا يمكن أن يستمر النهج المتبع من قبل المؤسسات المالية المصرفية في ظل التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية وفلسفة الدولة، وهذا ما دفع الدولة الى القيام بمجموعة من الاصلاحات المالية والنقدية على جميع المستويات، ويمكن توضيح اهم هذه التطورات كالاتي:

١. توفر بيئة تشريعية وقانونية.

شهد الاقتصاد العراقي مرحلة من الاضطرابات بعد عام (٢٠٠٣) وبعدها بدأت مرحلة اعادة بناء جديدة تم فيها اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات والتي تتبنى التحرر المالي في اطار التحول في النظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، ويمكن توضيح اهم هذه القوانين:

١. قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، والمعدل بقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٨٢) العام (٢٠١٧).

٢. قانون المصارف المرقم (٩٤) لعام (٢٠٠٤)، وتعليمات رقم (٤) لعام (٢٠١١) المتضمنة تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لعام (٢٠٠٤).

٣. قانون سوق العراق للأوراق المالية المرقم (٧٤) لعام (٢٠٠٤).

٤. . قانون الاستثمار المرقم (١٣) لعام (٢٠٠٦).

٥. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية (٧٨) لعام ٢٠١٢.

٦. قانون المصارف الإسلامية المرقم (٤٣) لعام (٢٠١٥).

٧. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرقم (٣٩) لعام (٢٠١٥) المعدل والمتمم لقانون مكافحة غسل الأموال المررقم (٩٣) لعام (٢٠٠٤).

تعد هذه القوانين الخطوة الأولى في عملية الاصلاح آلية عمل النظام المصرفي، فهي تؤثر في مجمل على الاقتصاد القومي فضلا عن تأثيرها على عمل المصارف التجارية فكل قانون له اثره إما على الاستثمارات او على حقوق الملكية او على حجم الاحتياطي القانوني او على الحدود الأدنى لراس المال ، معنى ذلك أن هذه القوانين هي أطر تنظيمية قد تفسح المجال إلى تحرر مالي شامل ، وجاءت نتائج هذه القوانين على النحو التالي[٥]:

١. تحرر أسعار الفائدة وإزالة أي شكل من أشكال الكبح المالي، اذ اعلن البنك المركزي في عام (٢٠٠٤) في تخليه عن تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة.

٢. فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية للعمل في العراق بما ينسجم مع قانون الاستثمار، اذ يكون حضور المصارف

الأجنبية في العراق عبر الاشكال الثلاثة الاتية :

أ- فرع كامل يكون تابع للشركة الأم .

ب- شركة تابعة برأس مال مستقل .

ت- مشاركة مع مصارف عراقية قائمة.

٣. التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة إلى الرقابة الوقائية التلقائية، الأمر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل على وفق نظم مرنة وكفؤة في ترصين العمل المصرفي

٤. إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار.

٥. فتح حساب رأس المال بدون قيد أو شرط، تماشياً مع المادة (٨) من أتفاقية صندوق النقد الدولي بشأن فتح الحساب الجاري لميزان المدفوعات باستثناء ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الأموال.

٦. تحديد الحد الأدنى لرؤوس اموال المصرف القائم بما لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار، أو (٥٠) مليون دولار وما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة (٣٠%) من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.

٧. يساعد مزاد للعملة الأجنبية في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

٨. تم استبدال العملة الوطنية العراقية عام ٢٠٠٤، وساهمت هذه الخطوة في تحسين ديمومة العملة وزيادة الثقة بالدينار العراقي وفي تحسن سعر صرفه.

٢. تطور السياسة المالية والنقدية.

شهدت السياسة المالية مجموعة التغيرات تمثلت بتغير جوهري في البنية القانونية عبر اصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام الضريبي والادارة المالية والدين العام ونظام الأسواق المالية وكان من نتائج هذه التعديلات تغيير الية استعمال ادوات السياسة المالية في السيطرة على التضخم ومواجهة ازمة المديونية الخارجية وتخفيف قيود دخول راس المال الأجنبي واسلوب تمويل العجز في الموازنة العامة[٦]، إن التوجهات الحديثة للسياسة المالية لم تعمل على منهج تنويع العوائد المالية مما افقد الموازنة العامة مرونة لمواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية بفعل بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ومعرض للصدمات الخارجية المتمثلة بصدمات التقلبات في أسعار النفط، كذلك رتباط الاقتصاد العراقي بالخارج يعكس بوضوح درجة الانكشاف الاقتصادي واعتماد الموارد المالية على إيرادات النفط [٧].

ومن نتائج توجهات السياسة المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري فضلا عن

إلى إهمال الموارد المالية غير النفطية، كما أن اغلب التشغيل في الدوائر والهيئات الحكومية ذات طابع خدمي ممول من الإيرادات النفطية، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي ذات طابع توزيعي، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والمالي وسوء ادارة الموارد المالية وتدهور الأوضاع الأمنية فضلا عن الصدمات الخارجية مثل صدمة العرض وانخفاض أسعار النفط بعد عام ٢٠١٤، مما إثر سلبا على مشاريع البني التحتية والقطاعات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد الحر في ظل توجهات صندوق النقد الدولي.

اما السياسة النقدية شهدت مجموعة من تغيرات بعد عام ٢٠٠٣ وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي بما يتلائم واقع الأقتصاد العراقي عن طريق إصدار جملة من القوانين والتعليمات ومنها استبدال العملة العراقية بعملة جديدة وإصدار قانون البنك المركزي المرقم ٥٦ العام ٢٠٠٤ والذي بموجبه منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية عن تدخل الحكومة المباشر في السلطة النقدية ، وكذلك إصدار قانون الدين لعام ٢٠٠٤ والمتضمن بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة العلنية وفقا لإلية السوق واعتماد تلك الآليات في تخصيص الائتمان بما يحقق الفاعلية والكفاءة، عملت السياسة النقدية لتوفير السيولة بما يحقق التوازن بين الكتلة النقدية والتدفقات من السلع واستخدم البنك المركزي عدة أدوات منها قبول وإقراض المصارف سواء التجارية أو الحكومية واعتماد مزاد العملة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف واعتماد مزاد للحوالات الخزينة كأداة لتحقيق توازن في س عر الفائدة والالتزام باتفاقية ص ندوق النقد الدولي والمتضمن حرية التحويل الخارجي لأغراض الحساب الجاري لميزان المدفوعات، كما عملت على إصدار قانون التأسيس سوق العراق للأوراق المالية بهدف تعزيز مصالح الرسالة أيضا على إن العراق قد وضع الخطط المناسبة للإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وكذلك إصلاح الدعم المالي وإصلاح النظام الضريبي في العراق [٨].

رابعاً: تطور العمليات المصرفية.

بدأت مرحلة التحرر في العراق فعليا بعد اصدرا قانون البنك المركزي العراقي (٥٦) في عام ٢٠٠٤ وقانون المصارف (٩٤) ، ويعتبران من أهم متطلبات إصلاح المصرفي في الاقتصاد العراقي بعد عملية التحول نحو اقتصاد السوق.

١- نافذة بيع العملة.

تمثل نافذة بيع العملة أحد نتاجات التحرر المالي على اثر صدور قانون (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، اذ تعرف

بأنها نوع من انواع مزادات العملة ذات الاتجاه الواحد، حيث تمثل الالية التي تتبعها البنوك المركزية كأحد أساليب التدخل في سوق الصرف، بهدف تقليص فجوة الطلب المحلي للعملة الأجنبية ومن ثم تحقيق استقرار سعر الصرف. لذلك فهي تمثل أداة توازن بين عرض النقد من العملة العراقية وعرض النقد من العملة الأجنبية (الدولار) وهذا الأمر يساعد على ضبط مناسيب السيولة من العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار اذ تمثل نافذة بيع العملة الأجنبية احدى ادوات السياسة النقدية في العراق التي يتخذها البنك المركزي في التحكم بالطلب الكلي ومواجهة حاجة السوق من العملة الأجنبية، وبما أن العراق بلد ربعي يعتمد على موارد النفط الخام بالنقد الأجنبي، وهو بحاجة للدينار العراقي أيضا في تغطية نفقات الموازنة الاتحادية العامة ، لذلك غلقت الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق للعملة الأجنبية (الدولار) والعملة المحلية الدينار من خلال هذه النافذة ، وكذلك من اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة الدينار العراقي، ونتيجة لهذا الامر اعتمد البنك المركزي هذه الأداة ، حيث تعد نافذة بيع العملة مصدرا اساسيا في تمويل التجارة الخارجية وسد حاجة السوق من النقد الأجنبي [٩] ، وبالتالي تحقق نافذة بيع العملة جملة من الاهداف ابرزها [١٠] :

١. أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي، عن طريق الدفاع عن سعر صرف التوازني ما ينعكس بصوره ايجابيه على المستوى العام للاسعار ولاسيما السلع المستورده النهائيه ومدخلات الانتاج ويقوي قاعدة التصدير

٢. وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقديه في إدارة سيوله الاقتصاد والسيطره على مناسيبها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحه والمطلوبه بصوره مستمره في تحقيق التوازن في السوق النقديه وتقوية فرص الاستقرار المالي

٣. مصدر أساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولا" أساسيا" لها

٤. توحيد أسعار الصرف المتعددة والبالغة ١٧ سعر صرف رسمي وموازي قبل عام ٢٠٠٣

٥. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة من خلال مستوى التحسن الذي بلغه الدينار العراقي وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول

٦. توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية

٧. فتح أفاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف) لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لأداء السياحة الدينية والمعالجة الطبية والدراسة خارج العراق.

٨. ساهم المزاد بشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد والعملة المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الأجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية والتي يشتريها البنك المركزي لغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات التشغيلية للموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي دون الحاجة لإصدار عملة اضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية وتساهم في رفع وتائر التضخم.

الجدول (١)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليون دولار)

السنة	سعر الصرف الموازي	مجموع المشتريات	مجموع المبيعات	المبيعات على المشتريات (٢:٣)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٠٤٠٢	٦١٠٨	٥٨.٧
٢٠٠٥	١٤٧٢	١٤٩٣٠	١٠٤٦٢	٧٠.١
٢٠٠٦	١٤٧٥	١٨١١٠	١١١٧٥	٦١.٧
٢٠٠٧	١٢٦٧	٢٨١١٣	١٥٩٨٠	٥٦.٨
٢٠٠٨	١٢٠٣	٤٥٨٥٠	٢٥٨٦٩	٥٦.٤
٢٠٠٩	١١٨٢	٢٣٠١٣	٣٣٩٩٠	١٤٧.٧
٢٠١٠	١١٨٥	٤١٠٠٤	٣٦١٧١	٨٨.٢
٢٠١١	١١٩٦	٥١٠٠٣	٣٩٧٩٨	٧٨.٠
٢٠١٢	١٢٣٣	٥٧٠٠٤	٤٨٦٤٩	٨٥.٣
٢٠١٣	١٢٣٢	٦٢٠٠٠	٥٥٦٧٨	٨٩.٨
٢٠١٤	١٢١٤	٤٧٥١٥	٥٤٤٦٣	١١٤.٦
٢٠١٥	١٢٤٧	٣٢٤٥٠	٤٤٣٠٤	١٣٦.٥
٢٠١٦	١٢٧٥	٢٥٦٥٣	٣٣٥٢٤	١٣٠.٧
٢٠١٧	١٢٥٨	٤٠٣٥٥	٤٢٢٠١	١٠٤.٦
٢٠١٨	١٢٠٩	٥٢٢٢٩	٤٧١٣٣	٩٠.٢
٢٠١٩	١١٩٦	٥٨٨٥١	٥١١٢٧	٨٦.٩
مجموع		٦٠٨٤٨٠	٥٥٦٦٣٢	٩١.٢

المصادر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

- العمود (٤) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٣).

يوضح الجدول (١) مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) اذ بلغت نسبة المبيعات الى مشتريات خلال المدة الدراسة (٩٠.٢%) أي ان اغلب المشتريات البنك تباع من خلال النافذة، فسجلت المبيعات ارتفاع مستمر في قيمتها حتى وصلت لاعلى قيمة لها عام (٢٠١٣) اذ بلغت (٥٥٦٧٨) مليون دولار وبعدها انخفضت واستمرت بلانخفاض لتصل الى (٣٣٥٢٤) مليون دولار عام (٢٠١٦) وبعده ارتفعت بصورة تدريجة لتصل عام (٢٠١٩) حوالي (٥١١٢٧) مليون دولار ، ما المشتريات فقد وصلت لاعلى مستوى لها عام (٢٠١٣) بواقع (٦٢٠٠٠) مليون دولار لتنخفض في عام (٢٠١٤) الى (٤٧٥١٥) مليون دولار بسبب انخفاض الايرادات النفطية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط واستمرت بالانخفاض لتصل بعدها الى (٢٥٦٥٣) مليون دولار عام (٢٠١٦) وبعدها ارتفع ليصل عام (٢٠١٩) حوالي (٥٨٨٥١) مليون دولار نتيجة تحسن اسعار النفط.

٢- تطور المصارف في العراق.

اخذت المصارف بفروعها الحكومية والخاصة بالتوسع والانتشار داخل العراق من خلال فتح فروع لها في انحاء البلد كافة، ولم يقتصر فتح الفروع على مراكز المحافظات فحسب بل امتد ليشمل الاقضية والنواحي. حيث بلغ عدد المصارف (٧٣) مصرفاً وبواقع (٨٨٨) فرعا في عام (٢٠١٩) بعد أن كان عددها (٢٧) مصرف وبواقع (٥٣٨) فرع عام (٢٠٠٤)، وهذا يعني أن عدد المصارف العاملة في العراق الحكومية والخاصة قد ازدات بصورة كبيرة خلال مدة الدراسة، ولكن الانتشار الأوسع يعود الى المصارف الخاصة حيث بلغت (٤٥٤) فرع عام (٢٠١٩) بعد أن كانت (١٧٩) عام (٢٠٠٤) وهذا يعني انها ازدات بمقدار ضعفيين و نصف خلال مدة الدراسة، أما المصارف الحكومية فقد تزايدت أعدادها لكن بشكل ضعيف، حيث بلغت (٤٣٤) فرعة عام (٢٠١٩) في حين كانت قد بلغت (٣٥٩) فرعاً عام (٢٠٠٤)، وكما يوضح جدول (٢).

الجدول (٢)

تطور المصارف التجارية وفروعها في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	المصارف الرئيسية	فروع المصارف التجارية		
		الفروع الحكومية	الفروع الخاصة	مجموع الفروع (٢+٣)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٢٧	٣٥٩	١٧٩	٥٣٨
٢٠٠٥	٢٨	٣٥٩	١٨١	٥٤٠
٢٠٠٦	٢٩	٣٥٩	١٨٣	٥٤٢
٢٠٠٧	٣٥	٣٤٨	٢٠١	٥٤٩
٢٠٠٨	٤٢	٣٤٨	٢١٢	٥٦٠
٢٠٠٩	٤٣	٣٩١	٣٨٣	٧٧٤
٢٠١٠	٤٥	٣٨٩	٤٨٢	٨٧١
٢٠١١	٥٠	٤٠٤	٤٩٥	٨٩٩
٢٠١٢	٥٤	٤٧٩	٥١٥	٩٩٤
٢٠١٣	٥٤	٤٨٤	٥٣٠	١٠١٤
٢٠١٤	٥٦	٤٢٤	٦١٠	١٠٣٤
٢٠١٥	٥٧	٤٠٦	٤٤٨	٨٥٤
٢٠١٦	٦٥	٤١٣	٤٥٣	٨٦٦
٢٠١٧	٦٩	٤٣٠	٤١٣	٨٤٣
٢٠١٨	٧١	٤٣١	٤٣٣	٨٦٤
٢٠١٩	٧٣	٤٣٤	٤٥٤	٨٨٨

المصادر:

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.**
- **العمود (٤) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٣).**

٣. تطور عرض النقد.

اصبحت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحل أي ظواهر اقتصادية تعطل التوازن. وأهم هذه المتغيرات هو متغير عرض النقود والذي أصبح متغيرًا داخليًا يمكن للسلطة النقدية أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية. يوضح الجدول (٣) مسار تطور عرض النقد وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي، اذ نلاحظ ارتفاع عرض النقد الضيق بصورة تدريجة طوال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ثم انخفض عام (٢٠١٤) و(٢٠١٥) ثم عاود الارتفاع بعد ذلك، اما عرض النقود الواسع سار بمعدلات مرتفعة حتى عام (٢٠١٥) انخفض ليبلغ (٨٢,٥٧٥) مليار دينار ويعزى ذلك الى الانخفاض العوائد النفطية والتي انعكست في انخفاض الاحتياطات الاجنبية ، والى الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية والقطاع الخاص والقطاعات الاخرى[١١]، ثم ارتفاع عرض النقد الواسع بعد ذلك عام ، أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أيضا اتخذ طريق الارتفاع ألا انه انخفض في الأعوام (٢٠٠٩)، (٢٠١٤) .

كما يوضح مؤشر العمق النقدي للعرض النقد (الضيق والواسع) والذي يبين مدى قدرة المصارف على اجتذاب رؤوس الأموال، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة العمق النقدي للعرض النقدي الضيق يشهد حالة نمو متذبذب وهذا التذبذب بين الانخفاض والارتفاع يرجع سببه إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

الجدول (٣)

تطور عرض نقد و GDP في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنة	M١	M٢	GDP	العمق النقدي ١ (١:٣)	العمق النقدي ٢ (٢:٣)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٢٠٠٤	١٠١٤٨	١٢٢٥٤	٥٣٢٣٥	١٩.١	٢٣.٠
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٤٦٨٤	٧٣٥٣٣	١٥.٥	٢٠.٠
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٢١٠٨٠	٩٥٥٨٨	١٦.٢	٢٢.١
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٢٦٩٥٦	١١١٥٠٤	١٩.٥	٢٤.٢
٢٠٠٨	٢٨١٨٩	٣٤٩٢٠	١٥٧٠٢٦	١٨.٠	٢٢.٢
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٤٥٤٣٨	١٣٠٦٤٢	٢٨.٦	٣٤.٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٦٠٣٨٦	١٦٢٠٦٤	٣١.٩	٣٧.٣
٢٠١١	٦٢٤٧٤	٧٢١٧٨	٢١٧٣٢٧	٢٨.٧	٣٣.٢
٢٠١٢	٦٧٦٢٢	٧٧١٨٧	٢٥٤٢٢٥	٢٦.٦	٣٠.٤
٢٠١٣	٧٨٣١٨	٨٩٥١٢	٢٧٣٥٨٨	٢٨.٦	٣٢.٧
٢٠١٤	٧٧٥٩٣	٩٢٦٨٩	٢٦٦٤٢٠	٢٩.١	٣٤.٨
٢٠١٥	٦٩٦١٣	٨٤٥٢٧	١٩٤٦٨٠	٣٥.٨	٤٣.٤
٢٠١٦	٧٥٥٢٤	٩٠٤٦٦	١٩٦٩٢٤	٣٨.٤	٤٥.٩
٢٠١٧	٧٦٩٨٧	٩٢٨٥٧	٢٢١٦٦٥	٣٤.٧	٤١.٩
٢٠١٨	٧٧٨٢٩	٩٥٣٩١	٢٦٨٩١٨	٢٨.٩	٣٥.٥
٢٠١٩	٨٦٧٧١	١٠٣٤١١	٢٧٧٨٨٤	٣١.٢	٣٧.٢

المصادر:

- **البنك المركزي العراقي للمزيد https://cbiraq.org/**
- **العمود (٤) و(٥) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (١) و(٢) و(٣)**

اما العمق النقدي لعرض النقد الواسع يشهد ايضاً حالة نمو متذبذب اذ بلغ أعلى مستوى له في عام (٢٠١٦) فقد بلغ (٤٥.٩%) حيث أصبح هناك عمق نقدي نتيجة لتفوق نسبة عرض النقود على نسبة الناتج المحلي الاجمالي، فقد ارتفعت سرعة نمو الأنفاق وذلك جعل عرض النقود متغير داخلي يتحكم فيه حجم الانفاق الحكومي ونوعيته ، أما أقل مستوى له كان عام (٢٠٠٥) بلغ (٢٠.٠%) وذلك بسبب الزيادة في الناتج المحلي كانت اكبر من الزيادة الحاصلة في عرض النقود وقد يعود السبب إلى ما تعرض له الاقتصاد العراقي من صدمة اقتصادية عرفت بصدمة العرض التي حصلت في القطاع على تكاليف الحقيقي التي تركزت في عجز قطاع تجهيز الطاقة والوقود والذي انعكس النقل والمواصلات وتكاليف التسويق و الانتاج .

٤.السيولة المصرفية

تعكس هذه النسبة درجة تقدم النظام المصرفي والقدرة على تعبئة المدخرات ، وبالتالي فإن الانخفاض في هذه النسبة يعني زيادة في الودائع المصرفية واستخدام الأدوات المالية لتسوية المعاملات غير النقدي وتدل هذه النسبة أيضًا على أهمية النظام غير الرسمي في الاقتصاد، فكلما زاد توسع النظام غير الرسمي، سيزيد حجم النقد المتداول، وستزداد نسبة السيولة، وتدل هذه النسبة على كفاءة النظام المصرفي، توضح الزيادة في هذه النسبة أن التوسع في هامش سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حيازات العملة بدلاً من زيادة حيازات الودائع المصرفية مما يؤدي إلى عدم كفاءة النظام المصرفي.

الجدول (٤)

تطور بعض مؤشرات السيولة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنة	M٢	اجمالي ودائع	اجمالي قروض القطاع الخاص	اجمالي الودائع / M٢ (٢:١)	اجمالي القروض / اجمالي الودائع (٣:٢)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٢٠٠٤	١٢٢٥٤	٨١١٥	٦٢٢	٦٦.٢	٧.٧
٢٠٠٥	١٤٦٨٤	١٠٧٦٩	٩٥٠	٧٣.٣	٨.٨
٢٠٠٦	٢١٠٨٠	١٦٩٢٨	١٨٨١	٨٠.٣	١١.١
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦	٢٦١٨٨	٢٣٨٧	٩٧.٢	٩.١
٢٠٠٨	٣٤٩٢٠	٣٤٥٢٤	٣٩٧٨	٩٨.٩	١١.٥
٢٠٠٩	٤٥٤٣٨	٣٨٥٨٢	٤٦٤٦	٨٤.٩	١٢.٠
٢٠١٠	٦٠٣٨٦	٤٧٩٤٧	٨٥٢٧	٧٩.٤	١٧.٨
٢٠١١	٧٢١٧٨	٥٦١٥٠	١١٣٥٦	٧٧.٨	٢٠.٢
٢٠١٢	٧٧١٨٧	٦٢٠٠٥	١٤٦٥٠	٨٠.٣	٢٣.٦
٢٠١٣	٨٩٥١٢	٦٨٨٥٥	١٦٩٤٧	٧٦.٩	٢٤.٦
٢٠١٤	٩٢٦٨٩	٧٤٠٧٣	١٧٧٤٥	٧٩.٩	٢٤.٠
٢٠١٥	٨٤٥٢٧	٦٤٣٤٤	١٨٠٧٠	٧٦.١	٢٨.١
٢٠١٦	٩٠٤٦٦	٦٢٣٩٨	١٨١٨١	٦٩.٠	٢٩.١
٢٠١٧	٩٢٨٥٧	٦٧٠٤٨	١٩٤٥٦	٧٢.٢	٢٩.٠
٢٠١٨	٩٥٣٩١	٧٦٨٩٣	٢٠٢١٦	٨٠.٦	٢٦.٣
٢٠١٩	١٠٣٤١١	٨٢١٠٦	٢١٠٤٢	٧٩.٤	٢٥.٦

المصادر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

- العمود (٤) و(٥) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (١) و(٢) و(٣)

يتضح من الجدول (٤) قد حقق عرض النقد والودائع نموا مستمر طول مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٩) كما شهدت نسبة عرض النقد الى اجمالي الودائع تذبذب تذبذب العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي الى عرض التقد تبعا لمستوى الإنفاق العام للموازنة العراقية. وان هذه الأرقام تعكس من الناحية النظرية نمو كفاءة القطاع المصرفي في توفير الأموال اللازمة لاستثمار القطاع الخاص الا ان معظم هذه القروض استخدمت للمضاربة وليس لزيادة الاستثمارات الانتاجية في القطاعات السلعية من الاقتصاد ومن ثم فان التحرر المالي قد انعكست ايجابياته على التطور المالي والقطاع المصرفي بيد انها لم تنعكس على الاقتصاد الحقيقي وهذا يعود الى ان الأرباح السريعة والكبيرة التي يحصل عليها المضاربين في السوق المالية تكون أكبر من تلك التي يحصل عليها المستثمر الحقيقي.

خامساً: تحليل تطور مؤشرات التحرر المالي في الاقتصاد العراقي

يعكس تطور مؤشرات التحرر المالي وتيرة الاصلاحات المالية، فبعد عام (٢٠٠٤) اصدرت السلطات النقدية قانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، والذي من خلاله حددت السلطات النقدية اولى مهماتها بتجاه التحرر المالي وسعي الى انشاء نظام مالي متطور، لذا سنتناول اهم هذا المؤشرات في الاقتصاد العراقي وعلى النحو الاتي:

١. تحرر اسعار الفائدة.

يمثل تحرر اسعار الفائدة من متطلبات السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٤، اذ قرر مجلس ادارة البنك المركزي التحرر الكامل لاسعار الفائدة على الودائع والقروض وجميع ادوات المالية الاخرى، فمن خلال اسعار الفائدة يمكن التعرف على درجة الانتشار (هامش متوسط اسعار الفائدة) والتي تم تحديدها كنسبة معيارية تبلغ (٣%)[١٢] نقاط كحد أعلى وان اي ارتفاع في هامش متوسط اسعار الفائدة سوف يمثل خللا واضحا في النشاط المصرفي المتمثل بالإيداع والاقراض كما ويعبر عن خشية المصارف من الاقراض ولا يشجع المودعين على تحويل مدخراتهم الى ودائع لدى المصارف، إذ يعد تقليص الفجوة بين الفائدة على الودائع والفائدة على منح الائتمان من الوسائل المهمة في زيادة الاستقرار داخل القطاع المصرفي من جهة ومدى قدرة الجهاز المصرفي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة المقترضين من جهة ثانية فكلما كانت هامش متوسط اسعار الفائدة متواضعة كلما ادى الى زيادة الودائع من خلال تجميع المدخرات وزيادة القدرة على تطوير الاستثمار ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي .

الجدول (٥)

تطور هامش اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	متوسط اسعار الفائدة على القروض%	متوسط اسعار الفائدة على الودائع%	معدل التضخم %	سعر الفائدة الحقيقي على القروض (٣-١)	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع (٣-٢)	هامش متوسط اسعار الفائدة% (٢- ١)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٢٠٠٤	١٢.٩	٨.٠	٢٦.٩	-١٤	-١٨.٩	٤.٩
٢٠٠٥	١٣.٧	٧.٣	٣٦.٩	-٢٣.٢	-٢٩.٦	٦.٤
٢٠٠٦	١٤.٥	٧.٣	٥٣.٢	-٣٨.٧	-٤٥.٩	٧.٢
٢٠٠٧	١٩.٥	١١.٣	٣٠.٧	-١١.٢	-١٩.٤	٨.٢
٢٠٠٨	١٩.٥	١١.٩	٢.٧	١٦.٨	٩.٢	٧.٦
٢٠٠٩	١٥.٦	٨.٨	٢.٨	١٢.٨	٦	٦.٨
٢٠١٠	١٣.٣	٧.٢	٢.٥	١٠.٨	٤.٧	٦.١
٢٠١١	١٣.٦	٦.٩	٥.٦	٨	١.٣	٦.٧
٢٠١٢	١٣.٠	٦.٨	٦.١	٦.٩	٠.٧	٦.٢
٢٠١٣	١٣.١	٦.٦	١.٩	١١.٢	٤.٧	٦.٥
٢٠١٤	١٢.٤	٦.٠	٢.٢	١٠.٢	٣.٨	٦.٤
٢٠١٥	١٢.٣	٥.٨	١.٤	١٠.٩	٤.٤	٦.٥
٢٠١٦	١٢.٣	٥.٧	٠.١	١٢.٢	٥.٦	٦.٦
٢٠١٧	١٢.٤	٥.٥	٠.٢	١٢.٢	٥.٣	٦.٩
٢٠١٨	١٢.٢	٥.٣	٠.٤	١١.٨	٤.٩	٦.٩
٢٠١٩	١١.٩	٥.١	-٠.٢	١٢.١	٥.٣	٦.٨
					متوسط المدة	٦.٧

المصادر :

- **البنك المركزي العراقي للمزيد https://cbiraq.org/**
- **العمود (٤) و(٥) و(٦) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (١) و(٢) و(٣)**

نلاحظ في جدول (٥) تزايد معدلات الفائدة بصورة مضطردة مما ادى الى ان تصبح اسعار الفائدة الحقيقية موجبة نتيجة ضغط معدلات التضخم وبالتالي انعكس ايجابيا على معدلات الفائدة، وهذا يعني ان السلطات النقدية قد ربطت بين اسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم للحصول على اسعار فائدة حقيقية موجبة مما قد يؤدي يؤدي الى زيادة الادخارات من خلال الاستفادة من المبالغ المكتنزة وتحويلها ودائع مصرفية. اما درجة الانتشار(هامش متوسط اسعار الفائدة) بلغ متوسط مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٩) حوالي (٦.٧%) وهي أعلى من النسبة المعيارية المتعارف عليها والبالغة (٣%)، هذا يعني ان المصارف تفرض اسعار الفائدة على القروض بمعدلات مرتفعة في حين ان اسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بسبب محدودية الأدوات المصرفية التي تحقق الارباح فضلاً عن المخاطر المحتملة من تقديم القروض وتعثر في تسديدها، وبالتالي فأن معضم الارباح المصارف تحقق من خلال نافذة بيع العملة، أي الحصول على أرباح من الفرق بين سعر الشراء للدولار وسعر البيع. ما يعني ان الجهاز المصرفي في الاقتصاد العراقي يعد عامل طرد لرغبات المستثمرين بالاقتراض ولا يشجع على على تمويل الاستثمار، ومن ثم انعكس بصورة سلبية على حجم الأئتمان المقدم من قبل المصارف التجارية للجمهور، فما زال حجم الأئتمان منخفض مقارنة برؤوس الأموال الممتلكة من قبل المصارف التجارية وهذا يعكس ضعف النتائج المتحصلة من سياسات التحرر من خلال اتجاه تحرر أسعار الفائدة.

٢. تحرر الائتمان

يمكن الحد من توجية الائتمان نحو القطاعات التي تعطى من قبل الحكومة اولوية لتمويلها على حساب قطاعات اخرى، وكذلك الحد من وضع سقوف ائتمانية على قروض الممنوحة لبعض القطاعات، اذ ان ضوابط الائتمان تمثل عائق أمام كفاءة النظام المالي بسبب عدم الكفاءة في التخصيص، حيث تؤدي هذة الضوابط إلى انخفاض مستويات كل من الادخار والاستثمار على الصعيد المحلى، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول (٦)

تطور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنة	الائتمان الممنوح للقطاع العام	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	اجمالي الائتمان النقدي	GDP	نسبة الائتمان القطاع الخاصGDP / (٢:٤)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٢٠٠٤	٢٠٤	٦٢٠	٨٢٤	٥٣٢٣٥	١.٢
٢٠٠٥	٧٦٧	٩٥٠	١٧١٧	٧٣٥٣٣	١.٣
٢٠٠٦	٧٨٣	١٨٨١	٢٦٦٤	٩٥٥٨٨	٢.٠
٢٠٠٧	١٠٧٢	٢٣٨٧	٣٤٥٩	١١١٥٠٤	٢.١
٢٠٠٨	٦٠٩	٣٩٧٨	٤٥٨٧	١٥٧٠٢٦	٢.٥
٢٠٠٩	١٠٤٤	٤٦٤٦	٥٦٩٠	١٣٠٦٤٢	٣.٦
٢٠١٠	٨٨٣٧	٢٨٨٤	١١٧٢١	١٦٢٠٦٤	١.٨
٢٠١١	١٦٥٨٩	٣٧٥٥	٢٠٣٤٤	٢١٧٣٢٧	١.٧
٢٠١٢	١٣٧٨٨	١٤٦٥٠	٢٨٤٣٨	٢٥٤٢٢٥	٥.٨
٢٠١٣	١٣٠٠٤	١٦٩٤٨	٢٩٩٥٢	٢٧٣٥٨٨	٦.٢
٢٠١٤	١٦٣٧٨	١٧٧٤٥	٣٤١٢٣	٢٦٦٤٢٠	٦.٧
٢٠١٥	١٨٦٨٣	١٨٠٧٠	٣٦٧٥٣	١٩٤٦٨٠	٩.٣
٢٠١٦	١٨٩٩٩	١٨١٨١	٣٧١٨٠	١٩٦٩٢٤	٩.٢
٢٠١٧	١٨٥٠١	١٩٤٥٢	٣٧٩٥٣	٢٢٥٩٩٥	٨.٦
٢٠١٨	١٨٢٧١	٢٠٢١٦	٣٨٤٨٧	٢٥١٠٦٥	٨.١
٢٠١٩	٢١٠١٠	٢١٠٤٢	٤٢٠٥٢	٢٦٦١٩١	٧.٩
متوسط المدة					٤.٩

المصادر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

- العمود (٥) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (٣) و(٤)

يوضح الجدول (٦) التطور الحاصل في حجم الائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي لا يزال ضعيف على الرغم من أهميته، اذ تتراوح هذه النسبة بين (١.٢%-٩.٣%) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، أي متوسط مدة بلغ (٤.٩%) وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد، وبالتالي فأن العراق على الرغم من توجه نحو تبني سياسة التحرر المالي، إلا أن الواقع عكس ذلك فأغلب التمويل موجه نحو القطاعات الاخرى في مختلف النشاطات الاقتصادية.

٣. حرية دخول المصارف

تماشياً مع توجهات التحرر المالي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) اذ رفعت القيود عن دخول المصارف الاجنبية الى الساحة المصرفية العراقية ولكن لم يفتح أي مصرف اجنبي حصل على رخصة بعد عام (٢٠٠٤) ابوابة للعمل حتى عام (٢٠٠٧) بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي الناجم عن انعدام الاوضاع الامنية والسياسية السائدة في تلك الفترة ، وبالتالي فأن للمصارف الاجنبية دور كبير في تطوير القطاع الامالي ورفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات المالية وبالتالي زيادة الاستقرار المالي الذي يعتبر ضروريا لرفع مستوى النمو الاقتصادي.

الجدول (٧)

تطور الموجودات المصارف الاجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنة	اجمالي الموجودات للمصارف الاجنبية	اجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف الخاصة	اجمالي الموجودات للجهاز المصرفي	الموجودات المصارف الاجنبية / اجمالي موجودات الجهاز المصرفي % (١:٣)	الموجودات المصارف الاجنبية / اجمالي موجودات المصارف الخاصة % (١:٢)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٢٠٠٤	---	---	---	---	---
٢٠٠٥	---	---	---	---	---
٢٠٠٦	---	---	---	---	---
٢٠٠٧	٢٧	٤٥٢٠	٢٨٢١٨٠	٠.٠١	٠.٦٠
٢٠٠٨	٤٠	٧٥٣١	٣٠٧١٩٤	٠.٠١	٠.٥٣
٢٠٠٩	٤٢	٨٦٧٤	٣٣٤٢٣٦	٠.٠١	٠.٤٨
٢٠١٠	٢٩٦	١٠٣٧٤	٣٦٣٤٩٢	٠.٠٨	٢.٨٥
٢٠١١	٤٧٨	١٢٥٨١	١٤٣٨٠٣	٠.٣٣	٣.٨٠
٢٠١٢	١٤٠٣	١٨٠٦٢	١٩١٣٥٥	٠.٧٣	٧.٧٧
٢٠١٣	١٥٩٢	٢١٤٨٥	٢٠٦٥٥٤	٠.٧٧	٧.٤١
٢٠١٤	١٤٢٩	٢٢٢٧٤	٢٢٦٨٢١	٠.٦٣	٦.٤٢
٢٠١٥	١٥٠٠	٢٢٤٦١	١٣٥٩٥٠	١.١٠	٦.٦٨
٢٠١٦	٢٢٠٢	٢٣٧٥٨	١٤٥٧٤٥	١.٥١	٩.٢٧
٢٠١٧	٢٤٦٧	٢٥٥٤٠	١٦٩٩٢٣	١.٤٥	٩.٦٦
٢٠١٨	٣٧٢٣	٢٨٢٨٦	١٢١٤٨٤	٣.٠٧	١٣.١٦
٢٠١٩	٣٢١٠	٢٨٥٤٤	١٣٩٩٩٤	٢.٣٠	١١.٢٨

المصادر:

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.**
- **العمود (٤) و(٥) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (١) و(٢) و(٣)**

عموما تطور عدد المصارف العاملة في العراق خلال فترة التحرر المالي بعد عام (٢٠٠٣) أي بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد والذي سمح لاجانب بتاسيس وفتح فروع للمصارف الاجنبية في العراق سجلت عام (٢٠١٩)، اذ بلغ عدد المصارف (٧٣) مصرفا (٧) منها مصارف حكومية تتوزع بين (مصارف تجارية واخرى متخصصة) و(٦٦) مصرفاً خاصاً تتوزع على (٢٤) مصرفا تجاريا و(٢٦) مصارف اسلامية (١٦) مصرفا اجنبياً. كما بلغ راس المال للمصارف الاجنبية (٦%) من جمال رؤوس الاموال المصارف في نهاية ٢٠١٩ أي ما يعادل (٩٤٩) مليار دينار ويلاحظ ان نسبة اجمالي الموجودات للمصارف الاجنبية الى اجمالي الموجودات للمصارف الخاصة منخفضة جدا في عام (٢٠٠٧) حيث شكلت ما نسبة (٠.٦٠%) وارتفعت نسبة الموجودات المصارف الاجنبية الى اجمالي موجودات المصارف الخاصة الى (١٣.١٦%) في عام (٢٠١٨) ثم سجلت انخفاض في الموجودات الاجنبية الى موجودات المصارف الخاصة (١١.٢٨%) في عام (٢٠١٩) والجدول (٧) يوضح ذلك. ان نسبة المذكورة اعلاة لاتعكس ارتفاعا في مستوى التطور المصرفي مما يعني وجود قيود امام حركة رؤوس الاموال من والى العراق وقد يعزى ذلك الى الظروف الامنية وعدم وضوح الرؤيا المستقبلية للاقتصاد العراقي .

٤. تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي

يعد الاحتياطي الالزامي احد الادوات النقدية غير المباشرة للبنك المركزي والتي تفرض كنسبة من مجموع الودائع المصرفية الموجودة لدى المصارف التجارية ، اذ تحتفظ هذه المصارف باحتياطي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي العراقي بدون فوائد.

الجدول (٨)

تطور الاحتياطي الالزامي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنة	نسبة الاحتياطي الالزامي مخططه %	الاحتياطي الالزامي على الودائع	الودائع الخاضعة للاحتياطي	الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي % (٢:٣)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٢٥	١٦٠٥	٦٤١٨	٢٥
٢٠٠٥	٢٥	٢٩٦٦	١١٨٦٢	٢٥
٢٠٠٦	٢٥	٤٠٧٨	١٦٣١٢	٢٥
٢٠٠٧	٢٥	١٢٠٨٤	٢٢٥٢٥	٥٤
٢٠٠٨	٢٥	١٩٩٩٤	٣٥٨٣٣	٥٦
٢٠٠٩	٢٥	٩٤١٧	٣٧٦٦٨	٢٥
٢٠١٠	١٥	٧١٥٥	٤٧٧٠٠	١٥
٢٠١١	١٥	٧٨١٥	٥٢٠٩٩	١٥
٢٠١٢	١٥	٨٦٢٤	٥٧٤٩٣	١٥
٢٠١٣	١٥	٩٦٢٦	٦٤١٧٩	١٥
٢٠١٤	١٥	١٠٥٧٦	٧٠٥٠٧	١٥
٢٠١٥	١٥	٩٣٩٠	٦٢٦٣٤	١٥
٢٠١٦	١٥	٨٧٠٨	٥٨٣٤٢	١٥
٢٠١٧	١٥	٦٥٠٥	٤٣٥٣٢	١٥
٢٠١٨	١٥	١٠٤١٠	٦٩٤٣٣	١٥
٢٠١٩	١٥	٩٥٨٠	٧١١٩٤	١٣

المصادر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

- العمود (٤) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (٢) و(٣).

الجدول (٨) يوضح التزام المصارف بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي وهي (٢٥%) وتكون هذه النسبة موزعة على ان تحتفظ المصارف بنسبة (٢٠%) منها لدى البنك المركزي ونسبة (٥%) من تلك الودائع في خزائنه علما ان نسبة الاحتياطي هذه غير ثابتة تبعا لحالة السوق وكمية النقد المعروض فهي خاضعة للزيادة والنقصان حسب ما تتطلبة السياسية النقدية للبنك المركزي، ففي عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ ارتفعت النسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي، والسبب في ذلك يرجع إلى قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الالزامي الى (٧٥%) على الودائع الحكومية من يوم (١/٩/٢٠٠٧) بعد أن كانت (٢٥%) لغرض سحب أكبر قدر ممكن من السيولة، فضلا عن منع المصارف من الاستثمار في الودائع الحكومية. ثم في عام (٢٠٠٩) انخفض الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية الخاضعة للاحتياطي، وذلك بسبب تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية من (٧٥%) إلى (٢٥%) وعلى جميع أنواع الودائع بدءاً من آذار (٢٠٠٩)، جاء هذا القرار بعد تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية في البلد من جهة، وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد العراقي من جهة أخرى، كما في عام (٢٠١٠) تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي مرتين من (٢٥%) الى (٢٠%) ومن ثم الى (١٥%) لمجموع الودائع المصرفية، موزعة بواقع (١٠%) تحتفظ لدى البنك المركزي و(٥%) لدى المصارف [١٣]، وجاء هذا التخفيض تنفيذا للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي، بهدف تحفيز المصارف التوجه نحو السوق، مما ينعكس وبشكل ايجابي على زيادة الاستثمارات. واستمرت هذه النسبة حتى عام (٢٠١٩) التي سجلت فيها انخفاض نتيجة انخفاض الاحتياطي الالزامي على الودائع.

الاستنتاجات:

١. تبنى العراق سياسات التحرر المالي بعد عام ٢٠٠٤ من خلال اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات منها قانون المصارف (٩٤) لعام ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي (٥٦) لعام ٢٠٠٤، والتي نتجة عنها ترك قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة على القروض والودائع، وفتح الابواب للمصارف الاجنبية للعمل داخل العراق، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، والغاء توجية الائتمان.

٢. ارتفاع متوسط هامش سعر الفائدة بمتوسط المدة (٦.٧%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية الدولية والمحلية، ما يعني ان الجهاز المصرفي قي الاقتصاد العراقي يعد عامل طرد لرغبات المستثمرين.

٣. ان الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي فبالرغم من توجه العراق نحو تبني سياسة التحرر المالي، إلا أن الواقع عكس ذلك فأغلب التمويل موجه نحو القطاعات الاخرى في مختلف النشاطات الاقتصادية، كما لم تتجاوز (٩.٣%) وهي نسبة ضئيلة في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية.

التوصيات:

١. يجب أن يترافق التحرر المالي بالضوابط المناسبة وتوفير بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية قويه وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرر المالي بما يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي وتشجيع عمليات الادخار والاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

٢. ضرورة عمل السياسة النقدية على تقليل هامش متوسط اسعار الفائدة، وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة الاسمي، لتزيل الحاجز بين قوى العرض والطلب ويتحدد سعر الفائدة التوازني.

٣. التركيز على سياسات التحرر المالي ودراستها بشكل مكثف لمعرفة أثارها عمى مجمل الاقتصاد العراقي باعتبارها خيار دولي ومحلي ، اذ لم تترجم هذه السياسات إلى برامج اقتصادية او خطط إستراتيجية.

الهوامش:

١)Anthony Orji and Jonathan E.Ogbuabo, Onyinyel Orji, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN, ٢٠١٥, ٥ (٣), p.٦٦٣.

٢) مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الأولى، دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٥، ص ٤٨ .

٣) غنية الجوزي واحمد باشي، انعكاسات التحرر المالي في الاسواق المالية الناشئة دراسة حالة سوق اندونيسيا، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد ١٨، العدد٢ ،٢٠١٩ ، ص١٦٣

٤) بريش عبد القادر ومحمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية العالمية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

٥) نبيل مهدي كاظم الجنابي وامل شاكل كنون الشيباوي، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للاوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٩ ، عدد ٢ ، ٢٠١٧ ، ص٢٣٨ .

٦) عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥، ص٨٨.

٧) باسم خميس عبيد وفريد جواد كاظم، تحليل اثر السياسة المالية في العراق على استقرار والنمو الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، المجلد ٢٠، العدد ٧٥، ٢٠١٤، ص ٣١٢.

٨) جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة للمؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط ،٢٠٠٥،ص٢٠.

٩) هاشم جبار الحسيني وزهراء كاظم مجيد،نافذة بيع العملة وتاثيرها على بعش مؤشرات اداء المصارف التجارية في العراق، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٢٠، ص ٢٤٣.

١٠) شاكر حمود صلال، تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على معدلات التضخم في العراق ، مجلة كلية المأمون ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٩ ، ص ١٧١.

١١)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٥، ص٣٢.

١٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير السنوي للاستقرار المالي،٢٠١٤، ص٢٢.

١٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٠، ص٤١.

المصادر:

١. Anthony Orji and Jonathan E.Ogbuabo, Onyinyel Orji, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN, ٢٠١٥, ٥ (٣).

٢. باسم خميس عبيد وفريد جواد كاظم، تحليل اثر السياسة المالية في العراق على استقرار والنمو الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٧٥، ٢٠١٤.

٣. بريش عبد القادر ومحمد طرشى، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية العالمية ، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، ٢٠٠٩.

٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٥.

٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير السنوي للاستقرار المالي،٢٠١٤.

٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٠.

٧. جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة للمؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط ،٢٠٠٥.

٨. شاكر حمود صلال، تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على معدلات التضخم في العراق ، مجلة كلية المأمون ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٩ .

٩. عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

١٠. غنية الجوزي واحمد باشي، انعكاسات التحرر المالي في الاسواق المالية الناشئة دراسة حالة سوق اندونيسيا، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد ١٨، العدد٢ ،٢٠١٩ .

١١. مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الأولى، دار الضياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٥.

١٢. نبيل مهدي كاظم الجنابي وامل شاكل كنون الشيباوي، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للاوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٩ ، عدد ٢ ، ٢٠١٧ .

١٣. هاشم جبار الحسيني وزهراء كاظم مجيد،نافذة بيع العملة وتاثيرها على بعش مؤشرات اداء المصارف التجارية في العراق، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٢٠.